المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

دور الانشطة المصرفية في تنمية المدخرات المحلية في العراق للمدة 2005-2019

The role of banking activities in developing local savings in Iraq for the period 2005-2019

حسين فاخر البيس/الباحث أ.د مصطفى كامل رشيد /المشرف
Hussein Fakher Al-Bais Dr. Mustafa Kamel Rasheed
Hussien.zubadey66@gmail.com dr-mustafa-kamel@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة و الاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الأنشطة المصرفية، الادخار المحلي، الودائع المصرفية، اسعار الفائدة
Keywords: banking activities ، local savings ، bank deposits ، interest rates.

المستخلص

تطور النشاط المصرفي بحكم التطور التكنلوجي، وقد أخذ آفاقاً جديدة باتجاه مساهمة مشتركة في بناء المجتمعات والاقتصاد. وان التطورات المصرفية من شأنها أنْ تحفز على زيادة المدخرات المحلية. وتوظيفها من أجل خدمة الاقتصاد الكلي. هدف البحث: تحليل العلاقة بين الأنشطة المصرفية ومستوى الادخار المحلي، فرضية البحث: ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي تنعكس سلبا في مستوى النشاط المصرفي ومن ثم تدهور مستوى الادخار المحلي. توصل البحث الى وجود اختلال في هيكل الودائع الجارية والقطاع الحكومي الحكومة المركزية والمؤسسات العامة مع محدودية الادخار المحلي وضعف اسعار الفائدة على تحفيز الادخار المحلي، لذا أوصى البحث بتطوير العادات المصرفية والوعي بأهمية تطوير المنشآت المصرفية على نحو يؤمن بناء قاعدة الادخار الوطني وينمي الموارد المالية الضرورية للنمو الاقتصادي، وأتباع سياسة ادخارية تلائم الاقتصاد العراقي واعتماد أوعية ادخارية جديدة لتجنب المزيد من المدخرات وإعادة توزيع هذه المدخرات بشكل كفوء في تمويل الانشطة الاقتصادية عبر رفع كفاءة المؤسسات المالية والنقدية.

Abstract

The development of banking activity by virtue of technological development, and it has taken new horizons towards a joint contribution to building societies and the economy. And that banking developments would stimulate an increase in domestic savings. and employing them in order to serve the overall economy. Research objective: Analyzing the relationship between banking activities and the level of domestic saving, the research hypothesis: the conditions of economic instability are negatively reflected in the level of banking activity and then the deterioration of the level of domestic saving. The research found an imbalance in the structure of current deposits and the government sector, the central government, and public institutions, with limited local savings and weak interest rates to stimulate local savings. The economy, adopting a savings policy that suits the Iraqi economy and adopting new savings containers to avoid more savings and redistribute these savings efficiently in financing economic activities by raising the efficiency of financial and monetary institutions.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

المقدمة

عانى الاقتصاد العراقي من تدهور كبير في بنية الناتج، وتخلف قطاعات الاقتصاد القومي، وتراجع مقدرتها في الاسهام برفد وتنويع مصادر الناتج، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يتكأ على المورد النفطي، لتسيير عجلة الاقتصاد والشؤون المالية في البلاد، وان بقاء الوضع على ما هو عليه جعل بنية الاقتصاد العراقي هشة وعرضة للأزمات المحلية والخارجية، مما ادى الى تراجع نشاط وفاعلية القطاع المصرفي، ان أحدى القنوات الآمنة في الاقتصاد المحلي التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الانتاجية والاستثمارية هي الادخارات الوطنية، وأن تلك المدخرات أداة فاعلة في مواجهة الأزمات ولها القدرة على تلطيف حدة التقلبات والاضطرابات الاقتصادية.

اهمية البحث: ان استشراء النزعة الاستهلاكية على حساب النزعة الادخارية دفعت الاقتصاد الى خسارة تكلفة الفرصة البديلة لإصلاح وتنويع الاقتصاد المحلي، كما ان ضعف الادخار اسهم في ضعف الودائع المصرفية ومن ثم النشاط المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

مشكلة البحث: ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي تنعكس سلبا في مستوى النشاط المصرفي ومن ثم تدهور مستوى الادخار المحلي. وتوعية الخدمات المصرفية اسهم في تراجع الادخار المحلي في العراق.

هدف البحث:

1- تطور المدخرات المحلية في العراق
2- تحليل العلاقة بين بعض الأنشطة المصرفية والادخار المحلي

فرضية البحث: ضعف وعي الافراد بأهمية القطاع المصرفي مع ضعف اهتمام المصارف بالعملاء ونوعية الخدمات

منهجيــة البحــث: اعتمد الباحث المنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة قيد البحث بالاعتماد على المؤشرات ذات العلاقة والبيانات الخاصة بالعلاقة المدروسة، بالاستناد الى المراجع والأبحاث وقواعد البينات المحلية.

الحـدود المكانيـة والزمانيـة: الحدود المكانية – العراق، اذ تم اعتماد النشاط المصرفي العام. الحدود الزمانية – المدة 2005-2019

المبحث الأول : العلاقة بين الانشطة المصرفية والادخار المحلي (أطار نظري)

أولا: وظيفة الوسـاطة: إذا كانت هناك محددات ذاتية وموضوعية تتحكم في قرار الادخار لدى الأفراد، فإن دور المصرف يكمن في التأثير إيجابياً في هذه المحددات' ويخلق إطاراً مؤاتياً يشجع على الادخار، ويمكن تجزئة هذا الاطار الى مكونين رئيسيين هما (prin et al,2013;109):

1. الآليات والأدوات: التي يمكن أنْ نشير بخصوصها إلى ما يأتي:

أ-تقديم عائد مجزي عن المدخرات (سعر الفائدة).
ب- الانتشار المصرفي بقصد الاقتراب من المدخر.
ج- التنويع والتجديد في المنتجات المالية والمصرفية.
د- تحسين الخدمات المصرفية المقدمة شكلاً ومضموناً مع ضمان السرعة في الأداء وذلك من خلال العمل المصرفي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

2. **التـأثير الأدبـي:** والذي يندرج حيناً في أطار التسويق المصـرفي، وحيناً آخر في إطار التربية الادخارية فيمكن أن يتم أساساً باستخدام وسائل الإعلام والاتصال كالنشـرات والمجلات ومواقع الإنترنت وتنظيم ندوات وغيرها، ومن ضمن أبعاد هذا التأثير ما يأتي:

أ- المساهمة في نشر الوعي المصرفي .

ب- المساهمة في صقل سلوك الإنفاق والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع.

ج-تحسين المعاملة مع الزبون المدخر والعمل على كسب ثقته ووفائه.

ثانيا: العلاقة بين حجم الادخار الشخصي ونمـو الأنشـطة المصـرفية: ان نمو الأنشطة المصرفية من شأنها الإسهام بصورة مباشرة في مجال تعبئة المدخرات مما يترتب عليه رسم استراتيجيات مصرفية تسعى الى زيادة ادخار الافراد والتي يجب أنْ تتضمن ما يأتي: (Giancarlo،2007:5)

1. وجود استراتيجية وطنية متكاملة للادخار .
2. وجود منظومة مصرفية تنطوي على قدر معين من الفاعلية والكفاءة .
3. اعتماد برنامج وطني لتحقيق النضج الاقتصادي في مجال تخصيص الموارد والإنفاق والذي يستهدف ضمناً تكريس مبدأ التوسط والاعتدال في الإنفاق وفق منطق الأولويات.
4. تنويع الحوافز الداعمة للادخار المصـرفي، وهو ما يعني عدم الاقتصار على معدل العائد والمتمثل في سعر الفائدة حالياً، مع الإشارة إلى أنَّ هذا الأخير ينتج عنه فقدان كثير من المدخرات طويلة الأجل في المجتمعات الإسلامية وخاصةً على مستوى قطاع العائلات بسبب عدم رغبة الأفراد في التوظيف بالفائدة.

ثالثا: المحددات المصرفية المؤثرة في عملية الادخار: والتي يمكن إجمالها في النقاط الاتية:

(حسين،2017 :74) :

1. **سعر الفائدة على الودائع:** يعد الكثير من الاقتصاديين التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر على الادخار ، وقد تناولت الكثير من الابحاث الشكل العام للعلاقة بينهما وبين درجة حساسية الادخار للتغير مع كل تغير يطرأ في أسعار الفائدة، وفي المقابل، فقد أكد بعض المختصين أنَّ الادخار غير حساس نسبيا تجاه أسعار الفائدة، وبالأخص حينما تصبح إيجابية، والمقصود بأسعار الفائدة الحقيقية الايجابية هو تغيير سعر الفائدة وفقا للتغير في معدل التضخم، أي الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية، فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكثر من معدل التضخم، فأن سعر الفائدة الحقيقي يكون موجباً، اما اذا كان العكس، فأنه يكون سالبا، وفي هذه الظروف التي تكون سلبية فأنّ اغلب الأفراد قد يلجئون للتخلص من النقود الموجودة لديهم، الأمر الذي يشجعهم على الاستثمار في تلك النقود في شراء عقارات، أو القيام بعملية الاكتناز في مجوهرات، وهذا يؤثر على المدخرات المالية في الاقتصاد. ويتوقف الأثر النهائي بطبيعة الحال على محصلة الأثرين المتضادين.
2. **معدل التضخم:** مما لا شك فيه أنَّ للتضخم كظاهرة اقتصادية آثاراً في الادخار، فقد تؤدي الموجات التضخمية آثاراً متباينة على خلق أوضاع من شأنها أنْ تزيد الادخار، فمن جانب يؤدي انخفاض قيمة النقود نتيجة ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الادخار، فالأموال التي تدخر اليوم لا بد أن تنخفض قيمتها في المستقبل، كما أنَّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى عدم وجود فائض من الدخل يمكن ادخاره، بل يؤدي أيضاً إلى

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

السحب من المدخرات السابقة، ومن جانب آخر قد يكون هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والادخار، فالآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم عبر إعادة توزيع الدخول الحقيقية من أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة تؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار، وأشارت الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والادخار العائلي، في حين هناك من يرى وجود علاقة طردية بين التضخم والادخار العائلي.

3. **تطور النظام المالي والنقدي:** يتفق معظم الاقتصاديين على أن التطور المالي والنقدي يعد شرطاً اقتصاديا مهماً في دفع عجلة التنمية ، حيث أن من أهم نتائج تطور النظام المالي والنقدي هو زيادة معدل الادخار.

رابعا: الوسائل المصرفية في جذب الودائع: تؤلف الودائع المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، ويليها في الأهمية رأس المال الممتلك، وهي شريان الحياة في المصارف، لأنها أهم مصادر للأموال فيه، لذا تحرص المصارف على تنمية ودائعها وجذبها عبر تنمية الوعي المصرفي والادخاري، والتوسع بفتح مزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل، أي السحب، والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية المصرفية، وتحاط الودائع بضمانات كافية مشتقة من الثقة التي يوليها المودعون للمصرف، لهذا فأنها تحاط بالسرية الكاملة، وذلك لأن قيمة الوديعة تدل على المركز المالي للمودع، وهذا سر من أسراره التي يحرص عليها المصرف .وتقوم المصارف بعملية جذب الودائع وقبولها على اختلاف أنواعها ومصادرها، ونظراً لأن للودائع دوراً هاماً في ربحية المصرف، لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع عبر البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع وتنميتها وأيضاً العوامل الاقتصادية والشخصية لها تأثير فاعل في جذب الودائع للمصرف، وتتحدد هذه العوامل فيما يأتي:(العمرو وآخرون ،2018 : 60)

1. السمات المادية والشخصية للمصرف.
2. نوعية الخدمات التي تقدمها المصارف.
3. السياسات الرئيسة والمركز المالي للمصرف.
4. مستوى النشاط الاقتصادي.
5. موقع المصرف، أي قربه أو بعده عن الزبائن.
6. الأولوية في التعامل مع المصارف العريقة .
7. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.

وإن الجهاز المصرفي الذي يعاني من نقص في السيولة المصرفية فإنه يبذل جهوداً كبيرة لاستقطاب المدخرات وجذبها بالوسائل المتعددة ويمكن إيجازها في النقاط الأتية: (الحسيني ،2010 :58)

1. **نشر الوعي المصرفي والادخاري:** وذلك بإنشاء الفروع المتنقلة والنموذجية بعد استيفاء شروط الجدوى الاقتصادية ومحاولة الوصول عبر هذه الفروع الى المناطق الريفية والطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود، وتمليكها وسائل الإنتاج والعمل على نشر الوعي المصرفي بين المواطنين عن طريق الإعلام والإعلان عن خدمات مصرفية وأهمية الادخار للاقتصاد القومي.
2. **استقطاب الودائع عبر تطوير سوق الأوراق المالية:** وذلك بطرح صكوك وأسهم للجمهور واستغلال الموارد المالية في أوعية استثمارية، وصناديق الاستثمار التي يمكن أن تسهم في توفير

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

السلع والخدمات الضرورية، ولهذا تسهم الصكوك والأسهم في جذب الفوائد للموارد المالية لدى الجمهور وتوجيهها لنشاطاتها الإنتاجية عبر طرح أسهم وإصدار صكوك من الشركات والمؤسسات ذات السمعة الممتازة في المجالات التجارية والخدمية الأمر الذي يشجع الجمهور على شراء أسهم تلك المؤسسات.

3. **تدعيم العلاقة بين المصرف والعميل:** وأيضاً من العوامل التي تساعد على استقطاب وتنمية الودائع وتنميتها المصرفية تأهيل المصارف، وذلك بتوفيق أوضاعها في الجوانب المالية والإدارية والفنية، وتطوير الخدمات المصرفية عبر التوسع في استخدام التقنيات الحديثة مثل الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال بين الفروع (الشبكة الإلكترونية) وإدخال نظام السويفت في أنظمة التحويل والاعتمادات المستندية لتبسيط الإجراءات، وتقليص الدورة المستندية للشيك، وتهيئة صالات الانتظار بالخدمات المتطورة وتقديم خدمات خاصة لكبار المودعين للمحافظة عليهم وجذب مدخراتهم.
4. **حماية الودائع:** ومن الوسائل التي تساعد على جذب الودائع المصرفية وتنميتها حماية الموارد المصرفية للمودعين، وذلك بتطوير دور مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.
5. **التأمين على الودائع:** وأيضا تطبيق التأمين على الودائع في الجهاز المصرفي يساعد على زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل وزيادة الثقة بالمؤسسات المالية وتفادي المشاكل الاقتصادية التي تنتج عن إعسار المصارف.

خامسا: الاستراتيجيات المعززة للادخار المحلي: تسهم بعض الاستراتيجيات في الدولة في تحفيز عملية الادخار وجذب الودائع والتي يمكن ايجازها بالآتي:(جهاد ،2018 :22)

1. **الاستراتيجية المالية:** كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي العام كلما زاد حجم الودائع المصرفية لعدة اعتبارات منها ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخولا غير عادية، وزيادة الإنفاق الاستثماري العام على المشروعات العامة يزيد من دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها مما يدفع باتجاه زيادة الادخار، ومن ثم الودائع.
2. **الاستراتيجية السعرية:** وأساس هذه الاستراتيجية الدفع بسعر الفائدة الى أعلى، من أجل اجتذاب المودعين، لكن هناك عوامل تحد من امكانية تطبيق هذه الاستراتيجية منها:

أ- تتأثر بحجم الطلب على القروض عبر التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة.
ب- القدرة المحدودة للمصرف على استيعاب حجم معين من الودائع.
ت- توجهات السلطة النقدية.

3. **الاستراتيجية غير السعرية :** الأساس الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو تقديم خدمات مصرفية جديدة تميز المصرف عن غيره، وتتلاءم مع متطلبات العملاء واحتياجاتهم، وتتم عبر إتباعها العديد من السياسات .
4. **استراتيجية التكوين:** وتتمثل هذه الاستراتيجية في العمل على جذب فئات جديدة من العملاء، وكذلك تكوين هيكل المجتمع على الوعي المصرفي والادخاري، ومحاولة إدخال مختلف الفئات من المتعاملين في الأعمال المصرفية، وذلك عبر سعي المصارف إلى توفير خدمات مصرفية خاصة بكل فئة،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

كإعداد نظم إيداع خاصة بالشباب، بغرض تثبيت التعامل معهم فيما بعد، فهم عملاء المصرف في المستقبل، وتم تطبيق هذه الأنظمة في العديد من الدول الأوربية وأمريكا وحتى بعض الدول العربية.

5. **استراتيجية المحافظة على سيولة المصرف:** وأساس هذه الاستراتيجية العمل على تمكين العميل من الاعتماد على المصرف كليا في الوفاء بكافة احتياجاته المالية حتى لا يحتفظ بالنقود، ويتم تحديد ذلك عبر السرعة في أداء الخدمة المصرفية، بالإضافة الى التواجد الزمني لوحدات المصرف وهذا ما حققته التطورات التكنلوجية والمعلوماتية واستعمالاتها في تقديم خدمات مختلفة للعملاء.

6. **استراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها:** لقد أصبحت الودائع التقليدية التي لا تلبي الاحتياجات المالية للمصرف تدفع إلى البحث عن أطر متعددة لأجل إبقاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة، والغرض من ذلك هو توفير المرونة الكافية للمصرف في توظيف الأموال خاصة في ظل اقتصاد تسوده العولمة التي تؤدي إلى زيادة البحث عن مجالات استثمارية تتطلب مصادر تمويل طويلة الأجل، لذلك أخذت المصارف تتبع اتجاهات حديثة من أجل تثبيت الموارد المالية وتحقق استقرارها.

7. **استراتيجية تعظيم راحة العملاء:** وتشمل عدد من الإجراءات مثل:

أ- اختيار المواقع الملائمة للعميل وتوسيع دائرة انتشار المصرف عبر القنوات المختلفة للاتصال والمتمثلة أساساً في الإنترنت، التلفزة الرقمية، والهاتف النقال وغيرها.

ب- تحصيل الشيكات المسحوبة على المصارف أو الفروع بسرعة فائقة وتكاليف منخفضة.

ج-قبول الأمانات وتأجير الخزائن الحديدية.

د- سداد المدفوعات نيابة عن العميل.

8. استراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء: تتم هذه الاستراتيجية عبر تقديم الاستشارات المالية الخاصة باستثمار أموال العملاء والتي تعد من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف في هذا المجال هي عمليات تخص الأوراق المالية نيابة عن العملاء، لأنه يوجد هناك من ليس لديهم الوقت الكافي والمعرفة الجيدة بأساليب التعامل في الأوراق المالية ومن أهم العمليات هي حفظ الأوراق المالية و شراءها أو بيعها

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث/ المطلب الأول: الادخار

اولا: الادخار المحلي: يمثل الادخار عنصرا اساسيا في جميع الاقتصادات ولا يخلو الاقتصاد العراقي من اهمية هذا العنصر، ويعد الادخار المحلي من اهم قنوات التمويل في الاقتصاد ويعول عليه في مواجه الصدمات والتقلبات الخارجية التي تصيب الاقتصاد المحلي (فاضل :2021) وبحسب الجدول (34) بلغ الادخار المحلي عام 2005 (29356175) ترليون ديناراً وقد اخذ بالتزايد حتى عام 2008 اذ بلغ (82450682) ترليون ديناراً، وقد انخفض بعد ذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الانفاق الحكومي ومن ثم مستوى الدخول والادخار، فقد بلغ الادخار عام 2009 (36152317) ترليون ديناراً وقد اخذ بالتصاعد حتى عام 2012، اذ انخفض بعد ذلك بسبب تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام على الأثر الاضطراب الذي حصل في سوق النفط الدولية مما تسبب بتدني أسعار النفط الى مستويات منخفضة جدا، واخذ يتقلب لباقي مدة الدراسة حتى بلغ عام 2019 (89904889) ترليون ديناراً.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

الجدول (1) الادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (مليار دينار، دولار)

السنوات	الادخار المحلي (بالدينار)	الادخار المحلي (بالدولار)
2005	29356175	43124.2
2006	39196340	57501
2007	43296217	54336.8
2008	82450682	98363.7
2009	36152317	42298.2
2010	58308000	68220.4
2011	92903002	10869.7
2012	106040858	12300.7
2013	113225523	13202.1
2014	101141521	12015.6
2015	48809515	58083.3
2016	48136490	56897.3
2017	75216081	89055.8
2018	90469006	10765.8
2019	89904889	10698.7

المصدر: البنك الدولي، نشرات احصائية، سنوات متعددة.

ثانيا: معدل النمو السنوي للادخار: بلغ معدل النمو السنوي للادخار بحسب الشكل (1) عام 2006 (33.5%) وقد ارتفع معدل النمو السنوي للادخار الى (90.4%) عام 2008 ويعزى سبب ذلك الى سياسات التشغيل التي اتبعتها الحكومة العراقية، مما ادى الى زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام التي دفعت الى زيادة المدخرات المحلية، وقد انخفضت بعد ذلك بشكل ملحوظ عام 2009 الى (-56.2%) بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الانفاق الحكومي ومن ثم مستوى الدخول والادخار، وارتفعت مره اخرى عام 2010 الى (61.3%) نتيجة تعافي الاقتصاد العراقي من تداعيات واثار الازمة العالمية وانهيار اسعار النفط، وانخفضت بشكل ملحوظ الى (-51.7%) عام 2015 يعزى سبب ذلك الى تدهور الاوضاع الامنية نتيجة الازمة المزدوجة، وارتفع معدل النمو السنوي للادخار عام 2017 الى (56.3%)، واخذ بالانخفاض حتى بلغ معدل النمو السنوي للادخار عام 2019 (-0.6%) نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام على الأثر الاضطراب الذي حصل في سوق النفط الدولية مما تسبب بتدني أسعار النفط الى مستويات منخفضة جدا مما دفع الى انخفاض معدلات الادخارات المحلية.

شكل (1) معدل النمو السنوي للادخار في العراق للمدة (2005-2019) (%)

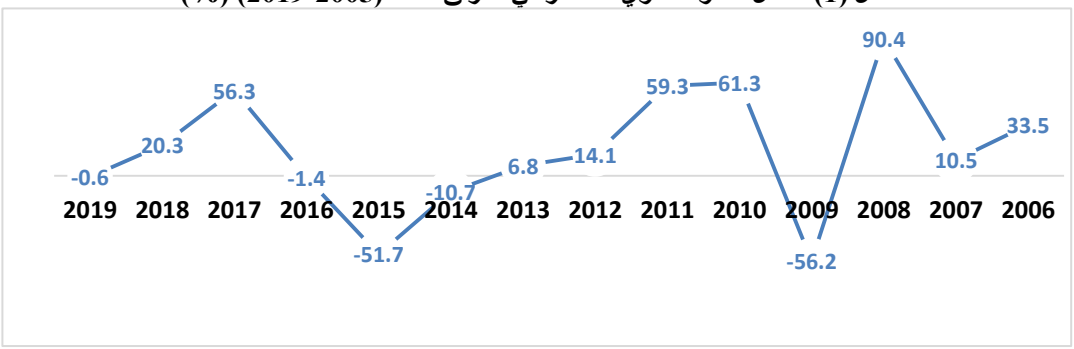

المصدر:البنك الدولي، نشرات احصائية، سنوات متعددة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

ثالثا: حصة الفرد من الادخار: ان حصة الفرد من الادخار المحلي كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة بسبب ظروف الاقتصاد العراقي التي يمر بها من أزمات وصراعات داخليو وخارجية ، حيث يتبين من الشكل اعلاه ان حصة الفرد قد بلغ (74.23) عام 2005 ونلحظ قد ارتفع عام 2013 الى اعلى مستوى في سنوات التحليل بلغ (292.87) بعد الاستقرار النسبي الذي شهده الاقتصاد، في حين تعرض للانخفاض مجددا عام 2016 اذ بلغ (111.24) بسبب تعرض العراق الى الصدمة المزدوجة (انخفاض اسعار النفط العالمية اضافة الى الهجمات من قبل المجاميع الارهابية، وقد اخذ بالتحسن التدريجي ليبلغ عام 2019 (192.19) .

الشكل (2) حصة الفرد من الادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (دينار)

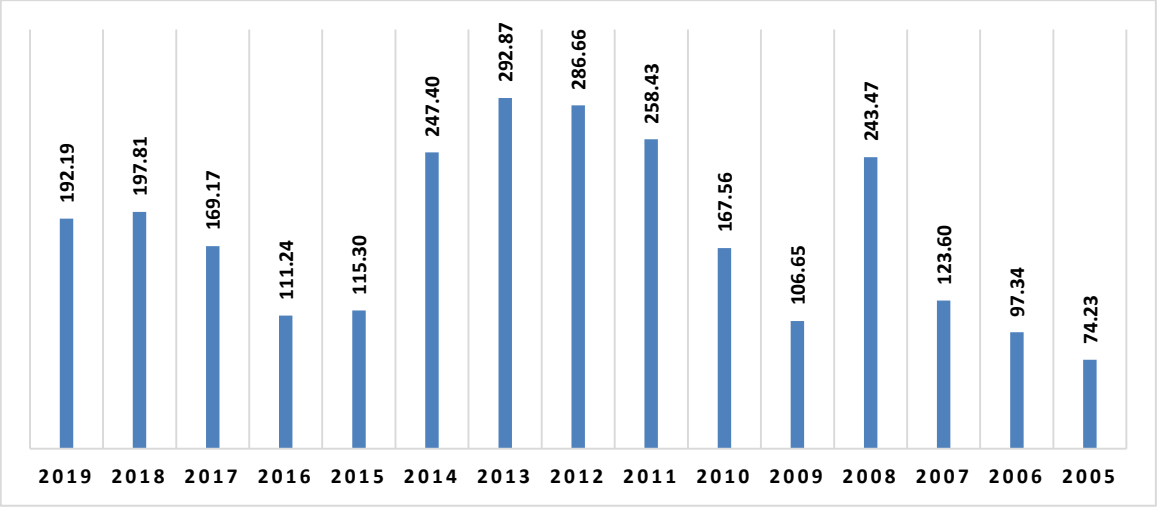

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العراق، 2019

المطلب الثاني : العلاقة بين بعض الأنشطة المصرفية والادخار المحلي

1- العلاقة بين الودائع المصرفية والادخار المحلي: يتبين من الجدول (10) والشكل (4) ان الودائع الجارية كانت الأكثر انسجاما من بقية انواع الودائع مع الاتجاه الزمني للادخار المحلي، كما ان ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة كانت الأكثر اتساقا مع الادخار المحلي، ما يعني ان الانشطة المصرفية المتصلة بعملية الأيداع كانت لصالح الانشطة العامة بحكم اتساع حجم القطاع العام، وهو ما يشير ضمنا الى انحسار وتراجع دور القطاع الخاص في تكوين الادخار المحلي، واذا ما أخذ بعين الاعتبار ان اغلب النشاط النقدي العام هو تيسير للنشاط اليومي لفعاليات القطاع، مما يدل على ضعف الادخار المحلي القناة التمويلية المحلية الرافدة للأنشطة الاستثمارية والانتاجية في الاقتصاد.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

جدول (2) الودائع المصرفية والادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (مليار دينار)

السنوات	الودائع الثابتة	ودائع قطاع الحكومة المركزية	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية	ودائع القطاع الخاص	ودائع قطاع المؤسسات العامة	ودائع التوفير	الادخار المحلي
2005	352656	5955286	8875542	3689917	1124792	1541797	29356175
2006	517281	9593382	14677565	4751249	2583664	1733449	39196340
2007	552032	14084774	22989875	9402538	2701614	2647019	43296217
2008	792760	17076748	29442845	11616160	5832540	4289843	82450682
2009	797822	14445735	32267252	12686827	11450524	5518012	36152317
2010	903894	11655893	41004028	13711185	22580154	6039310	58308000
2011	1113614	11504539	48311267	18199698	26452943	6732299	92903002
2012	3629542	16410670	50478943	21115540	24479725	7897450	106040858
2013	3544970	15450468	55632348	24450014	28955005	9678169	113225523
2014	7472987	18189050	56621916	24702632	31181654	9978433	101141521
2015	8398090	15085561	46309480	23636904	25621596	9636491	48809515
2016	8915710	14270361	45690625	23708420	24419952	9555099	48136490
2017	8630534	14804965	47839010	24093354	26150312	10579087	75216081
2018	9658639	22272569	55464737	24364385	27256973	11770551	90469006
2019	9574065	26575051	59917740	24708684	24822690	12614620	89904889

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، العراق، 2019.

شكل (3)الودائع المصرفية والادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (مليار دينار)

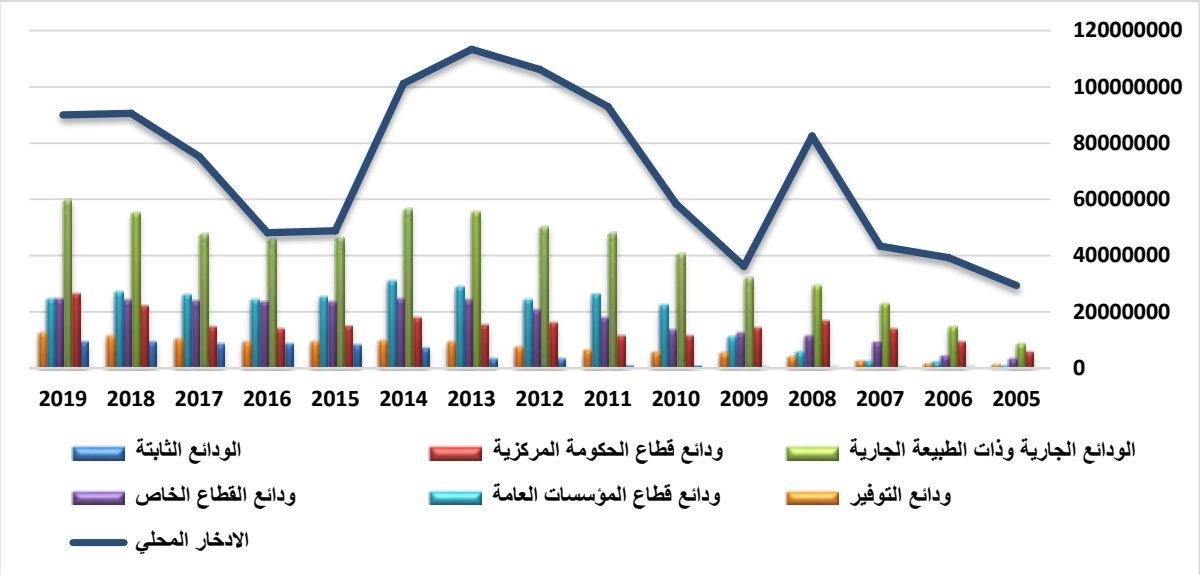

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستناد الى معطيات الجدول (10)

2- الودائع المصرفية في المصارف الحكومية والأهلية والادخار المحلي: يلحظ من خلال بيانات الجدول بأن إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الحكومي والاهلي قد ارتفعت من (42461140) و(5486092) ترليون ديناراً على التوالي عام 2010 ولغاية عام 2019 حيث بلغت (71383400) و(10723025) ترليون ديناراً على التوالي نتيجة زيادة اجمالي الادخارات ويعزى سبب ذلك إلى الحالة الاقتصادية السائدة المتمثلة بزيادة دخول الأفراد، كما يمكن أن يكون السبب انتشار الوعي المصرفي

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

لدى جمهور المودعين، الا انها انخفضت إجمالي الودائع المصرفية الاهلية خلال العامي 2014 و2015 الى (6697127) و(8113215) ترليون ديناراً على التوالي وانخفضت كذلك ودائع القطاع الحكومي إلى (8113215) ترليون ديناراً في عام 2015 ويعود سبب ذلك إلى دخول المجاميع الارهابية الى معظم الاراضي العراقية وتدهور الوضع الأمني وزيادة سحب الأفراد إلى ودائعهم وبالتالي انخفاض اجمالي الادخارات.

الجدول (3) الودائع المصرفية و الادخار المحلي في العراق للمدة (2010-2019) (مليون دينار)

السنوات	الادخار المحلي (1)	الودائع في المصارف الحكومية (2)	الودائع في المصارف الاهلية (3)	(1)/(2)	(1)/(3)
2010	58308000	42461140	5486092	72.8	9.4
2011	92903002	49802000	6348094	53.6	6.8
2012	106040858	53382546	8623389	50.3	8.1
2013	113225523	58891144	9964343	52.0	8.8
2014	101141521	64376209	6697127	63.6	6.6
2015	48809515	55230846	8113215	11.3	1.7
2016	48136490	53806578	8592155	11.2	1.8
2017	75216081	58492457	8556174	77.8	11.4
2018	90469006	66095110	10798817	73.1	11.9
2019	89904889	71383400	10723025	79.4	11.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

3-العلاقة بين أسعار الفائدة على الودائع والادخار المحلي: يتبين من الجدول (12) والشكل (5) ان المسار الزمني بين اسعار الفائدة على الودائع لم تكن منسجمة مع الاتجاه الزمني للادخار المحلي، ما يعني ان اسعار الفائدة في اغلب الاحيان لم تكن الحافز الأقوى في زيادة مدخرات الأفراد وإنما التوقعات المتشائمة وعدم ثقة الأفراد بالمؤسسة المصرفية ، وعدم وعي الجمهور بأهمية الادخار وغيرها من أثر على الاتجاه الزمني للادخار في العراق خلال مدة البحث . مما يجعل من اسعار الفائدة أداة غير فاعلة في ترجمة مدخرات الأفراد.

جدول (4) أسعار الفائدة على الودائع والادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (مليار دينار، %)

السنوات	ودائع التوفير	الثابتة ستة اشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين	الادخار المحلي
2005	5.5	6.4	7.1	7.9	29356175
2006	5.66	6.62	7.27	8.08	39196340
2007	9.18	10.43	11.3	12.56	43296217
2008	9.47	10.54	11.88	13.11	82450682
2009	6.84	7.82	8.83	10.12	36152317
2010	5.5	6.23	7.09	8.43	58308000
2011	2.62	2.79	3.45	4.04	92903002
2012	5.07	5.87	6.78	7.87	106040858
2013	2.79	3.01	3.56	4.19	113225523
2014	2.57	2.82	3.45	3.85	101141521
2015	4.46	4.86	5.76	6.19	48809515
2016	4.39	4.73	5.65	6.1	48136490
2017	4.06	4.46	5.53	5.86	75216081
2018	3.82	4.31	5.29	5.87	90469006
2019	3.58	4.15	5.15	5.32	89904889

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، العراق، 2019

تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

الشكل (4) أسعار الفائدة على الودائع ومعدل النمو السنوي للادخار المحلي في العراق للمدة (2005-2019) (%)

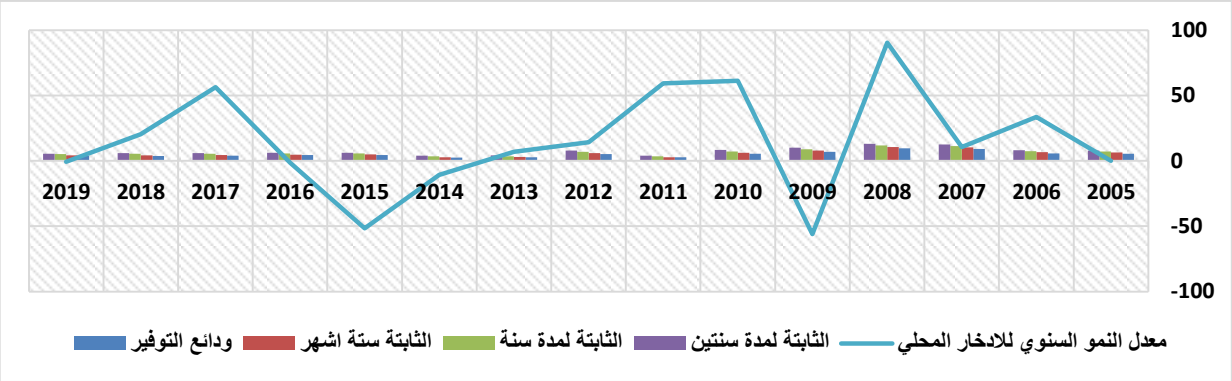

المصدر : من اعداد الباحثين بالاستناد الى معطيات الجدول (12)

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- اثبت معدل النمو المركب للودائع بكافة انواعها انها موجبة مما يعني ان الانشطة المصرفية في العراق شهدت تحسنا ملموسا، بدلالة تحسن مستوى الودائع المصرفية.

2- شهد العراق مستوى عالي لأسعار الفائدة خلال مدة البحث من أجل جذب الادخار، ولكنه شهد ظروفا غير مستقرة دفعته الى رفع اسعار الفائدة لجذب الودائع والادخار لدى الجمهور.

3- حصة الفرد من الادخار كانت منخفضة بسبب ظروف الانتاج والاستقرار الاقتصادي ورداءة بيئة الاعمال

4- عانى هيكل نوع الودائع في العراق من اختلال لصالح الودائع الجارية والتي تمثل سيولة لا يستفيد منها النشاط المصرفي واختلالا في هيكل مصدر الودائع لصالح القطاع الحكومي (حكومة مركزية ومؤسسات القطاع العام) مع تراجع واضح في نشاط القطاع الخاص.

5- إن ظروف الاقتصاد العراقي غير المستقرة، وضعف شفافية العمل المصرفي، وأزمة الثقة المصرفية والفساد الاداري والمالي، قد أبقى أغلب المصارف عند مستويات محدودة من التحسن واستيعاب الابتكار في الصناعة المصرفية وتطور الخدمات المصرفية التي تبديها للجمهور، ما أدى الى محدودية الشمول المالي، وعدم جدوى اسعار الفائدة في زيادة الادخار، إذ تجاوزت نسبة تمويل الادخار للودائع الحكومية (50%) مقابل اسهام ضعيف جدا في تمويل الودائع الخاصة.

التوصيات

1- لابد من تطور العادات المصرفية والوعي بأهمية تطوير المنشأة المصرفية على نحو يؤمن بناء قاعدة الادخار الوطني، وينمي الموارد المالية الضرورية للنمو الاقتصادي، وأتباع سياسة ادخارية تلائم الاقتصاد العراقي، واعتماد أوعية ادخارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات، وأعادة توزيع هذه المدخرات بشكل كفوء في تمويل الانشطة الاقتصادية عبر رفع كفاءة المؤسسات المالية والنقدية.

2- يجب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني داخل العراق بهدف تطوير امكاناتها عبر تهيئة جهاز مصرفي متطور وكفوء اذ يعد هذا من الضرورات لتشجيع الاستثمارات المحلية عن طريق جذب المدخرات المحلية.

تاريخ استلام البحث/31/1/2022 تاريخ قبول النشر/18/2/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76.11

3- تفتح هذه الدراسة آفاقاً مستقبلية لدراسة قادمة حول الادخارات المحلية في منح القروض الموجهة لتمويل التنمية الاقتصادية والحد من مشاكل عدم السداد.
4- العمل الجاد على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، وتعزيز دعائم القطاع المالي العراقي، وزيادة الاعتماد على العملة الوطنية، والاستفادة من عوائد النفط بناءً على خطة قومية شاملة.
5- على البنك المركزي والمصارف العراقية مسؤولية توفير المناخ المناسب للمواطنين للاستفادة من الخدمات المصرفية وذلك عن طرق خلق جو من الثقة لدى الجمهور وتنويع الخدمات لتلبي جميع الاحتياجات وتساهم في تنمية المدخرات المحلية.

المصادر والمراجع / أولا : المصادر العربية

أ- الاطاريح والرسائل

1– بو خلط جهاد، 2018، **استراتيجيات جذب الودائع في المصارف الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، في الجزائر.
2-همام عبد الوهاب هادي الحسيني، 2010، **أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، العراق.

ب- البحوث والنشرات والمجلات والدوريات

3- حسن عبد الرحمن العمرو وأخرون، 2018، **محددات الادخار العائلي في الاردن**، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1.
4- رحيم حسين، 2017، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع عشر.

ج- التقارير

5- البنك الدولي، نشرات احصائية، سنوات متعددة.
6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية الاحصائية، سنوات متنوعة.
7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، 2019.

ثانيا : المصادر الأجنبية

A- BOOKS

1- prin Babasaheb Sangalse & et al, 2013 , **Fundamentals of Banking** , by the University of pune ,june,India.

B- JOURNAL AND RESEARCH S

2- Bertocco Giancarlo,2007,**Relationship Between Saving and Credit from a Schumpeterian Perspective** the Article in journal of Economic lssues, https: // www.researchgate.net/publication